



التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٧

فريق الترجمة عمر الأيوبي، حسن حسن وأمين الأيوبي؛ إشراف وتحرير مركز دراسات الوحدة العربية
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧). ١٠٨٦ ص.

عبد الوهاب القصاب

استشاري، مركز الدراسات الاستراتيجية،
القوات المسلحة القطرية.

الإشراف على العمل الترجمي طيلة فترة
الإعداد.

يعدّ هذا الكتاب (لعام ٢٠٠٧) بترجمته العربية الخامس من نوعه، حيث بدأ المركز بإصدار ترجمته العربية منذ عام ٢٠٠٣.

ومن المعروف أن مركز ستوكهولم لأبحاث السلام قد تأسس في تموز/يوليو ١٩٦٦ بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على حالة السلم المتواصل التي عاشتها السويد، وهو بحق إنجاز عملاق إذا ما أخذنا ظروف أوروبا وصيرورتها إبان تلك الحقبة التي تبتدئ منذ منتصف القرن التاسع عشر (أي في أعقاب الحروب النابليونية).

يموّل البرلمان السويدي معهد سيبري، إلا أنه لا يتدخل في سياساته، ويشرف على إدارة المعهد لجنة من الحكام تتألف من تسعة مختصين من السويد وهولندا وكندا وروسيا وسريلانكا ومصر

- ١ -

أصدر «معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي» كتابه السنوي المرتقب عن **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، وهو الكتاب الذي يادر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت مشكوراً، وبالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بإصدار الطبعة العربية لهذا الكتاب المرجعي المهم في دراسات التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. وقد أخذ مركز دراسات الوحدة العربية هذه المهمة الصعبة على عاتقه، وعهد إلى فريق من المترجمين مؤلف من الأساتذة: عمر الأيوبي، وحسن حسن، وأمين الأيوبي، مهمة ترجمة هذا السفر الكبير الذي يقع في نيف وألف صفحة من الورق بقياس (١٦,٥ سم × ٢٤ سم)، وعند انتهاء أعمال الترجمة قام مركز دراسات الوحدة العربية بتحرير الكتاب، فضلاً عن

السنوي، الذي أطلقت عليه عنوان «عالم من الخطر»، وهو الخطر الذي تتصف به الإشكالات الأمنية التي يعيشها عالم اليوم، والتي أصبح إطلاق مصطلح «التهديد» (Threat)، أو حتى مصطلح «التحدي» (Challenge)، لا يلبين التوصيف الحقيقي للحالة التي أضحت الآن مكمّن الخطر الذي يهدّد العالم. ومما يثير الاهتمام هو أن السيدة بيلز قد استخدمت مصطلح «الصراع المسلح الكبير»، الذي وصفته بأنه ذلك الصراع المسلح الذي يوقع من الخسائر في الأرواح ما لا يقل عن ١٠٠٠ قتل سنوياً، وترصد السيدة أليسون بيلز، وهي ما زالت في سطور بحثها الأولى، أن سلوك القوى المتفردة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية) قد ألقى بظلاله على الحالة العامة للأمن والسلم الدوليين بأثر سلبي.

وتسهم السيدة أليسون بيلز في إيضاح الخطر، كمعطى مفاهيمي جديد، وكمثال أمني في الوقت نفسه، وهي تحذر في الوقت نفسه من احتمال الخطأ في استيعاب وإدراك هذا المفهوم، وتحاول أن ترسم علاقة بين مفاهيم التهديد الأمني والتحدي والخطر، وتربط هذه العلاقة بوسائل المجابهة بمختلف أنواعها، وتعترف في هذه المناسبة بالصعوبة المصاحبة لقياس المخاطر، بل إنها تطلق عليها «قياس ما لا قياس»، داعية إلى سلوك سبيل التحليل والتحديد والتقويم والموضوعية في الاستنباط، وبما يتعلق بهذه الحالة وكنواتج لها.

وتعبر إلى التعقيدات المنهجية التي تواجه عملية التقويم والأخطار المتأتية من

والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة، ويرأس المعهد السفير رالف إيكوس المعروف جيداً في الوطن العربي، حيث رأس أول لجنة لنزع أسلحة العراق ذات التدمير الشامل على وفق قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٧/١٩٩١، التي دعت بـ «اليونسكوم» (Uniscom).

- ٢ -

تقع الطبعة العربية التي نحن بصدد عرضها بـ ١٠٨٦ صفحة، وتشتمل على مقدمة للطبعة العربية تتضمن الغاية من إصدارها، وتتلخص في أن مركز دراسات الوحدة العربية بمؤهلاته الفكرية والتنظيمية، وبخبراته المتراكمة، في المشروع الثقافى العربى الذى يعدّ واحداً من أسس المشروع النهضوى العربى المرجو، وجد أن المعرفة العلمية الدقيقة التي يقدمها كتاب سيبري السنوي، والتراكم المعرفى الذي يؤمنه تواتر إصدار هذا الكتاب، سيسهم في اطلاع السياسيين والباحثين العرب في هذا المجال على معرفة علمية رصينة في هذا الباب، أساسه المستوى المعرفى الرصين، الذي يتصف به عمل معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، كما رصدت المقدمة العربية سلسلة الانتقالات بالاهتمام المعرفى في كتب سيبري للأعوام السابقة من الدراسة الشمولية لصراعات التسليح وأسلحة الدمار الشامل، كما جاء في الكتب السنوية للأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، إلى التوغّل إلى لبّ الموضوع في محاولة لسبر أغوارها، حيث شكّل الفصل الذي كتبته السيدة أليسون بيلز، مديرة المعهد ورئيسة تحرير كتاب سيبري

وننتقل إلى القسم الأول من الكتاب الذي يحمل عنوان: «الأمن والصراعات، ٢٠٠٦»، ويضم الصفحات من ٩١ إلى ٣٦٤، ويقع في مقدمة وخمسة فصول:

تناول الفصل الأول موضوع «الأمن
والمؤسسات الأوروبي-أطلسية»، لكل من بال دوناي وزدزسلو لاتشوفسكي. قدم الكاتبان لموضوعهما بأن عوامل الاستمرار والتغيير في مفهوم وآليات الأمن الأطلسي قد تعايشت طيلة عام ٢٠٠٦، وأشارا إلى العمل المشترك الذي استمر بين الشركاء والحلفاء الأطلسيين في العراق .. والعملية التي يقودها حلف الأطلسي في أفغانستان .. وأشارا في المقدمة أيضاً إلى حالة الاستعصاء التي تواجهها المعاهدة الدستورية للأمن الأوروبي لعام ٢٠٠٣، وتوسيع الدور المطروح للحوار والنقاش، مشيرين إلى انعدام التطورات التراكمية في هذا المجال. كما يشير الكاتبان إلى انتقال موضوع الطاقة لتمثل مرتبة متقدمة من سلم أولويات الأمن الأوروبي، كنتيجة لانقطاع إمدادات الطاقة من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، ملمحين إلى سلوك روسيا طريق تأكيد مصالحها بعد التحسن الذي طرأ على اقتصادها وزيادة ثقتها بنفسها (وهو موقف تراكم من عام ٢٠٠٦ ليصب في عام ٢٠٠٨ بمواقف روسية أكثر نوعية حيال الغرب) .. وقد أشار التقرير إلى استمرار النزاعات بين روسيا وجوارها وبقاء هذه النزاعات دون حل، كما أشار إلى وجود قضية انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو (وهو ما شهد تطوراً مع بداية هذا العام في ميل أوكرانيا إلى دفع الانضمام قُدماً، وطلبها من روسيا احترام

إدارة المخاطر، ومن ضمنها وجود الدافع والمغريات لاتخاذ إجراء ما لمجابهة هذه المخاطر. وتشير في هذا السياق مرة أخرى إلى إصراف القوى المتفردة (الولايات المتحدة) في اللجوء إلى استخدام القوة القصوى المتاحة في التعامل مع المنظمات (الإرهابية)، وحتى مع دول لا تعجبها سياستها تحت ذرائع واهية، مثل عدم القدرة على التفاوض مع الإرهابيين، أو حتى مع الدول غير المحبوبة، كضلوع هذه الدول في الانتشار النووي. تلاحظ السيدة بيلز هنا مغادرة هذه القوة المتفردة لكافة أدوات السياسة والدبلوماسية، وسعيها إلى تصليب ذاتها، كلجئها إلى الدفاع الصاروخي، والقيود على دخول المهاجرين وغير المهاجرين، وتدابير مكافحة الإرهاب المختلفة، وحصر خياراتها بقناعتين:

– تفضيل القوة العسكرية التقليدية في سياساتها ضد التهديدات.

– الافتراض بأن حساب الخطر نفسه يرتبط بها، كما يرتبط بالتعامل مع الدول والخصوم الآخرين المستندين إلى الجغرافية في ظروف ما بعد الحرب الباردة.

يوصلنا هذا النقاش بشكل صحيح إلى خلاصة مفادها أن سياسة الإكراه العسكري الأمريكية ستكون قاصرة في تحقيق أهدافها، بل على العكس ستقود إلى الانتقام.

- ٣ -

لعل هذا المفهوم الجديد (الخطر) يجمل بشكل عام توجه هذا الكتاب السنوي.

في نزاع إقليمي كبير العيار يمثلته التورط الأمريكي في العراق. وهنا يشير الكاتبان مرة أخرى إلى زيادة تأثير عملية العراق في السياسة الداخلية، وتراجع التأييد الداخلي الأمريكي لها لأسباب عديدة، منها تآكل الدعم الذي كان يحظى به الرئيس. ومن هنا، لم تحظ الإجراءات التجميلية التي قدّمها الرئيس بوش من خلال استراتيجيته الجديدة في العراق القاضية بزيادة القوة القتالية الأمريكية بما يوازي ٣٠,٠٠٠ مقاتل في ما دُعي بـ «الانطلاقة» (Surge) بتأييد كبير. ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن تقرير مجلس الاستخبارات القومي قد أشار إلى تحول العراق إلى ساحة لتفريخ الإرهاب بدلاً من ساحة لقتاله وإفناؤه، وهو ما يتقاطع مع ما بشرّ به الرئيس عشية الغزو الأمريكي للعراق.

ويأتي في هذا السياق أيضاً إلقاء الكاتبين الضوء على ما سُمّي بعملية «الاندفاع» (The Surge) الأمريكية لإنقاذ الموقف المتدهور في بغداد، وموقف العسكريين الأمريكيين منها، وقد قابلوها بتحفظ واضح. ونجد في تضاعيف هذه الكثير من النقد لعقيدة «التحول» (Transformation)، والثورة في الشؤون العسكرية (RMA) التي جاء بها المحافظون الجدد (رامسفيلد وجوقته)، وقد أخذ رامسفيلد على عاتقه إدخالها إلى البنتاغون وتنفيذها في أفغانستان، ثم في العراق، وهو الأمر الذي أنهك القوات المسلحة الأمريكية كثيراً، ثم سرعان ما

خياراتها). ثم يأخذ الكاتبان الولايات المتحدة ويضعانها قيد التحليل، مشيرين إلى الصعوبات التي تواجهها في العراق، التي أضحت تشكل تحدياً خطيراً لمخططي السياسات، الأمر الذي انعكس سلباً على استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٦، وتقرير المراجعة الدفاعية الأربعة (QDR) (*) لعام ٢٠٠٦، الذي جمع الدروس التي استقتها الولايات المتحدة بقيادتها ومؤسستها العسكرية في ما سمي بـ «الحرب على الإرهاب»، وهو أمر قاد إلى ضرورة وضع حقيقتين بمثابة الحتمية الأساسية لوزارة الدفاع الأمريكية، وهما:

– استمرار إعادة توجيه القدرات الأمريكية وقدراتها لتوفير مرونة أكبر في الاستجابة للتحديات غير المكافئة، والوقاية من انعدام اليقين في السنوات العشر القادمة.

– إجراء تغييرات شاملة لضمان أن تدعم الهياكل التنظيمية والعمليات وإجراءات التوجّه الاستراتيجي للولايات المتحدة.

ولم تخطئ هذه المراجعة الدفاعية التأثير الذي عانتها القوات المسلحة الأمريكية نتيجة سياسات دونالد رامسفيلد، وأهمها إدخاله مفهوم «التحول» (Transformation)، الذي يركز على مفهوم قوات أصغر وأكثر مرونة، وقابلية حركة، وتكنولوجيا قوة نيران. وقد جاء هذا التحليل ليؤكد مرة أخرى استنتاجاته من خلال انغماس الولايات المتحدة الأمريكية

(*) يعني أن التقرير يقدم كل أربع سنوات.

استقلالها، عارضاً أهم الآراء والأفكار التي تحيط بهذا الخيار. وفي بحثه السادس ناقش الفصل المنطقة السوفياتية السابقة تحت عنوان «تنشيط العلاقات الأمنية»، مبتدئاً بروسيا ونجاحها في ترصين وضعها الأمني والاقتصادي ومبادراتها التي تنم عن الثقة بالمجال الدولي، ملمحةً إلى البرود الذي شاب علاقات روسيا بكل من الناتو والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، نتيجة لذلك.

وتوصل الفصل في بحثه السابع إلى أهم الاستنتاجات، حيث ركّز على المخاوف التي أثارها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في رسم التفكير العربي، والأمريكي تحديداً، وما قاد إليه من أوضاع يرى أن أهم تحدياتها ما دعاه التقرير بـ «قمع التمرد في العراق» (من قبل الولايات المتحدة) كمظهر من مظاهر مكافحة الإرهاب الذي التزمت به الولايات المتحدة.

وتناول **الفصل الثاني** موضوع «الصراعات المسلحة الكبرى». وقد كتب هذا الفصل كل من سارا ليندبيرغ ونيل ملفين، وساعد المتمرّن في سيبري سباستيان ميرتز في جمع البيانات للبحث الثالث من هذا الفصل. يقع الفصل في ٦٥ صفحة اشتملت على الجزء الرئيسي الذي استغرق ٣١ صفحة، والذي كتبه الكاتبان، وثلاثة ملاحق، هي على التوالي:

– الملحق الرقم (٢ – أ) «أنماط الصراعات المسلحة الكبرى»، وكتبه لوتا هاربوم وبيتر والنستين.

– الملحق الرقم (٢ – ب) الذي أعده برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات.

استهلكت هذه الفكرة نتيجة الإخفاقات الكثيرة التي واجهتها.

ويلقي هذا الفصل الضوء على الولايات المتحدة وأوروبا (الاتفاق والاختلاف)، ويعدّ أهم ما يشير إليه الكاتبان هنا هو الاختلاف الحاد في وجهات نظر الطرفين حول العلاقة ما بين حكم القانون والأمن، وبالأخص ما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

وعند الانتقال إلى الاتحاد الأوروبي، يشير الكاتبان إلى النتائج السلبية التي أفرزتها نتائج الاستفتاء عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ في فرنسا وهولندا، اللتين رفضتا المعاهدة الدستورية، الأمر الذي عرقل التبنّي النهائي للمعاهدة، إذ ينبغي توقّر الإجماع ليكون الدستور الأوروبي ساري المفعول. وألقى هذا الفصل ضوءاً على آفاق توسيع الاتحاد الأوروبي والجوار الأوروبي والأمن والدفاع الأوروبيين، إذ ضعف الجانب التكاملي في هذا المجال بسبب الإخفاق في تحقيق الإجماع في التصديق على المعاهدة الأوروبية التي صممت لتقود إلى تشكيل هيئة أركان مشتركة وموازنة واحدة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وناقش هذا الفصل الافتتاحي، المهم أيضاً، حلف شمال الأطلسي وركّز على أدواره في أفغانستان وآفاق توسعه، مبيناً عدم حماسة الحلف للتوسع بعد التوسع الكبير الذي طرأ عليه عام ٢٠٠٤، ثم ناقش قضية التحول (Transformation) كمفهوم للتحديث في الناتو.

وناقش الفصل في بحثه الخامس قضية كوسوفو وعلاقاتها بصربيا وآفاق

– الملحق الرقم (٢ – ج) «العنف الجماعي الذي يتجاوز تعريف الصراع المسلح».

وهذا الفصل حافل بالإحصاءات والبيانات وتحديد وتعريف المفاهيم والحدود في ما بينها.

أما **الفصل الثالث** فكان عنوانه: «حفظ السلام: مجازاة التغيرات الطارئة على الصراعات». كتبت هذا الفصل شارون ويهارتا، حيث أكدت الحاجة إلى عمليات حفظ السلام والقانون الأخلاقي الذي يبرّرها لمساعدة الأمم والشعوب المبتلاة بالنزاعات المسلحة لإيجاد سبيل التحوّل إلى ظروف السلام والاستقرار، ومن هنا حاولت أن تعيد النظر في المفهوم من آفاق التحول المرجو للأفضل في مرحلة جديدة من حفظ السلام، آخذة من تزايد عمليات حفظ السلام بتزايد النزاعات المسلحة منطلقاً لتفحص المواقف والتطبيقات، ثم حاولت استعراض أدوار قوات حفظ السلام في لبنان (اليونيفيل) وأفغانستان وتيمور ودارفور، ثم اختتمت هذا الفصل، الذي جاء في ٢٥ صفحة، باستنتاجات أعقبها ملحق من ١٢ صفحة، جاء بثلاثة أبحاث حول «بعثات السلام المتعددة الأطراف»، حيث ناقش الملحق الذي كتبه كل من شارون ويهارتا وكريستين سودر الاتجاهات العالمية والاتجاهات الإقليمية والتطورات، وبيّن البحث الثالث المصادر والمناهج.

وناقش **الفصل الرابع** «التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق». وكتب هذا الفصل،

الذي جاء بمقدمة وخمسة أبحاث، فضلاً عن الاستنتاجات التي احتوتها ٢٤ صفحة، كلٌّ من أليسون بيلز وفلاديمير بارانوفسكي وبال دوناي. واشتملت الأبحاث الخمسة على الحقائق الأساسية لمنطقة الاتحاد السوفياتي السابق كخلفية لا بد منها، منتقلاً إلى رابطة الدول المستقلة التي ورثت الاتحاد السوفياتي. وقد نوقش من زوايا الهيكل المؤسسي والدفاع الجوي الموحد وبعثات دعم السلام، إضافة إلى جدول أعمال مكافحة الإرهاب، مختتمين البحث بتقويم عام. ثم ناقش البحث الثالث منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحت عناوين: مناطق العمليات، وتحديد المواقف السياسية، وتقويم عام. واشتمل البحث الرابع على منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (غوام) من زوايا: روسيا كنقطة مرجعية، والسياسات، وتقويم عام. وتضمّن البحث الخامس «منظمة شانغهاي للتعاون»، تحت عنوان: الخصائص والأصول – الهيكل – جدول الأعمال – تقويم عام. واختتم هذا الفصل أيضاً باستنتاجات.

وناقش **الفصل الخامس** موضوع «المساءلة الديمقراطية لأجهزة الاستخبارات». وقد كتبه كلٌّ من هانز بورن وإيان ليغ، وتناول ميل الأجهزة التنفيذية إلى إبقاء الاستخبارات خارج نطاق مسألة السلطة التشريعية بسبب ما يسمّى بالحرب على الإرهاب. لقد ناقش الكاتبان المعضلة تحت عناوين هي: «تحدّي الإشراف»، و«الحاجة إلى السرية مقابل الحاجة إلى الشفافية»، و«إغراء السياسيين»، و«تحدّي الإشراف على الاستخبارات في

آليات وطرق مجابهة التحديات التي تواجه أمن الطاقة من زاويتي المستهلك والمنتج، ثم اختتم الفصل بالاستنتاجات. وبهذا اختتم القسم الأول من الكتاب، الذي ضم ٣٦٤ صفحة.

- ٤ -

أما القسم الثاني (وهو قسم مستقل)، فيبتدئ بالصفحة ٣٦٥، وقد عالج قضيتي الإنفاق العسكري والتسلح عام ٢٠٠٦.

غطّى الفصل السابع من الكتاب الذي كتبته إليزابيث سكونز «تحليل المخاطر على حياة البشر»، وبعد مقدمتها عرضت «مفاهيم الأمن» مبتدئة بتنازع الإدراك حول الأمن كمفهوم أولاً، وخلصت إلى عدم وجود تعريف شامل للأمن. وبعد استعراضها المفاهيم الأمنية المختلفة، خلصت إلى إعداد جدول أخذت فيه أنماطاً مختلفة من القضايا المتعلقة بالأمن، وحاولت أن تصل إلى التهديدات والمخاطر الرئيسية المحددة، فناقشت في هذا السياق القضايا والمواضيع من وجهة نظر الأمم المتحدة، والأمن الجماعي من زوايته الاقتصادية والاجتماعية، ورصدت أن تهديداته تكمن في الفقر والأمراض المعدية، وتدهور البيئة، ثم اقترح نهج جماعية تواجه التحولات العالمية والوطنية والإقليمية والتهديدات للأمن الإنساني. وخلصت في هذا المجال إلى أن التهديدات والمخاطر المتوقعة من وجهة نظر اللجنة العليا الأمم للتحول حول عالم أكثر أمناً، هي:

الديمقراطيات الجديدة»، و«الإشراف الحكومي» (التعامل مع القضايا الاستخباراتية الحساسة سياسياً)، و«الإشراف البرلماني» (المحاكم والهيئات المستقلة). وخلص الكاتبان إلى استنتاجات تشير إلى ضرورة إخضاع أجهزة الاستخبارات للرقابة الديمقراطية، بما في ذلك مراقبتها من قبل السلطة التنفيذية والبرلمان والهيئات المستقلة، بسبب الصلاحيات والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها هذه الأجهزة على خلفية الحرب على الإرهاب التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ناقش الفصل السادس موضوع «الطاقة والأمن» من منظور الأبعاد الإقليمية والعالمية الذي كتبته كاميليا بروننسكي. وقد غطت الكاتبة الموضوع بمقدمة وأربعة أبحاث، إلى جانب الاستنتاجات. تولّى البحث الأول بعد المقدمة تقديم «مقاربة جيوسياسية لأمن موارد الطاقة» وتحدياتها، ثم عرضت في البحث الثاني «أنماط عرض الطاقة والطلب عليها» من زوايا ميزان الطاقة والاتجاهات العامة لسوق الطاقة من ناحية العرض والطلب وقدرة الإنتاج، ثم التغيرات الهيكلية في سوق النفط العالمية، وجاءت مصادر الطاقة الأولية العالمية في الجدول الرقم (٦ - ١)، وبين الشكل الرقم (٦ - ١) خطوط الأنابيب الحالية المزمع إنشاؤها في آسيا الوسطى.

وتناول البحث الثالث «المخاوف المتعلقة بأمن الطاقة بوصفها مصدراً للنزاع». أما البحث الرابع، فقد اقترح

– الصدام بين الدول والصراعات الداخلية بأنواعها.

– أسلحة الدمار الشامل.

– الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

في حين عرضت وجهة نظر تقرير الأمن الإنساني لعام ٢٠٠٥ الذي رصده التقرير (الجدول الرقم (٧ – ١))، ومنها التهديدات التي يتعرض لها بالصراعات المسلحة، والإبادة الجماعية، والقتل السياسي. أما في مجال رصد الاتجاهات الرئيسية للعنف السياسي العالمي ونتائجها، فقد رصدت تدفق اللاجئين، والانقلابات العسكرية، والإساءة إلى حقوق الإنسان، والإرهاب الدولي، وهنا أدلت أجهزة أخرى بدلوها في هذا المجال، وأشارت إليها الباحثة.

أما الفصل الثامن، فقد غطى موضوع «الإنفاق العسكري» الذي كتبه كل من بيتر ستالينهايم وكاتالينا بيردومو وإليزابيث سكونز. وقد جاء في مقدمة الفصل أن المبلغ المقدّر للإنفاق العسكري العالمي للعام ٢٠٠٦ بلغ ١٢٠٤ مليارات دولار، بالأسعار الجارية، بزيادة ٣,٥ بالمائة عن عام ٢٠٠٥، وذلك بالأسعار الحقيقية. ومثلت هذه الزيادة عبئاً بلغ بين ١٧٣ – ١٧٧ دولاراً على معدل إنفاق الأفراد بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة، وبما يعادل ١٨٤ دولاراً بالأسعار الجارية. أما نسبة الإنفاق العسكري العالمي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي، فقد بلغت ٢,٥ بالمائة، علماً بأن إجمالي الإنتاج المحلي العالمي للعام ٢٠٠٦ بلغ ٤٧,٧٦٧ دولاراً بأسعار صرف السوق، وهو رقم تخميني

توصل إليه صندوق النقد الدولي (IMF). وعرض هذا الفصل الإنفاقات التسليحية لـ ١٧٦ بلداً غطّت فترة السنوات العشر (١٩٩٧ – ٢٠٠٦)، ممّا يساعد على رسم صورة تخيلية لاتجاهات الإنفاق بحسب البلدان، ومن ثم التوصل تحليلياً إلى الاهتمامات الدفاعية المحتملة لهذه البلدان.

وقد قدم الجدول الرقم (٨ – ١) في البحث تصوراً إجمالياً للإنفاق العسكري العالمي والإقليمي الذي شمل أقاليم أفريقيا والأمريكيتين (أو الأمريكيات الثلاث: الشمالية والوسطى والجنوبية) وآسيا وأوقيانيا بأقاليمها، ثم أوروبا منقسمة إلى شرقية وغربية، ووسط، والشرق الأوسط، وصولاً إلى الرقم العالمي.

ونلاحظ أن الاتجاه العام للصرف على التسلح أخذ منحىً تصاعدياً في جميع المناطق، عدا الكاريبي الذي لم تقدم معطياته، وأمريكا الوسطى التي شهدت انخفاضاً مقداره ٥ بالمائة كتغير. وأورد الفصل أرقاماً غطّت الدول العشر من الخمس عشرة الأولى في الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٦، وقد جاءت الولايات المتحدة على رأس هذه الدول بإنفاق مقداره ٥٢٨,٧٥ مليار دولار، بحسب سعر الصرف في السوق، واحتلت الموقع نفسه بحسب مكافئ القوة الشرائية، في حين احتلت إسبانيا الموقع الخامس عشر بحسب سعر الصرف، وهو الرقم الذي احتلته باكستان بحسب مكافئ القوة الشرائية. والفصل غني بالجدول والتحليلات

الأمنية بالحدّ من امتلاك مواد مدنية واستخدامها»، حيث بيّن الحاجة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ إلى ملاحقة وتحديد أية مواد مدنية الطابع (ثنائية الاستخدام) باتجاه منع المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود من الحصول على وسائل دمار بالاستفادة من المواد المتاحة في السوق. واستعرض أدوار الجهات المتعدّدة (حكومية وشركات)، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن (القرار رقم ١٥٤٠ وتطبيقاته).

وتناول **الفصل الثاني عشر** «حظر الأسلحة النووية والحدّ من انتشارها»، وهو ما كتبه شانون كاي، وركّز على البرنامج النووي لكوريا الشمالية وتجربتها النووية، ثم الملف الإيراني النووي (القرار رقم ١٦٩٦ وتداعياته).

كما تناول الفصل المبادرة الأمريكية – الهندية للتعاون النووي المدني (CNCI) (Civil Nuclear Cooperation Initiative).

ثم تناول الفصل «التعاون الدولي لتحسين الأمن النووي»، مروراً بالتعاون النووي الأمريكي – الروسي المرتكز على اتفاق التخفيض التعاوني للتهديد (CTR) (Cooperative Threat Reduction)، وأرفق بالفصل الملحق الرقم (١٢ – أ) بالقوى النووية العالمية، عام ٢٠٠٧، مورداً إجمالي الرؤوس الحربية الاستراتيجية والتكتيكية لكل من الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية، وقد أجمل عدد الرؤوس النووية بنوعيتها الموجودة في العالم بـ ١١,٥٣٠،

المقارنة بين أولويات الإنفاق العسكري والإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم لكل من البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل، كما أورد الفصل اتجاهات الإنفاق العسكري الأمريكي للسنوات (٢٠٠١ – ٢٠٠٦)، والإنفاق على عمليات مكافحة الإرهاب. وأورد الفصل نبذة عن التأثير الاقتصادي لزيادة الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة. وتحول الباحثون الثلاثة في القسم الخاص من الفصل إلى مسح إقليمي غطّى القارات وأقاليم عدة، كالاتحاد الأوروبي والناو وروسيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط، وتوجّ الفصل باستنتاجات، وأرفق بجداول تفصيلية بالإنفاق العسكري بحسب الدول، وإنفاقات الناو بحسب الفئات، وأورد ملحقاً بالمصادر ومبيعات الأسلحة.

أما **الفصل التاسع** الذي كتبه إليزابيث سكوز وإيمون سوري، فقد غطّى موضوع إنتاج الأسلحة، معززاً بملاحق وجداول ضمّت المئة شركة الكبرى في إنتاج الأسلحة.

وتناول **الفصل العاشر** «عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي»، وكتبه سايمون ت. ويزمان ومارك بروملي وداميان فروتشارت وبول هولتوم وبيورن هاغلين وبيتر د. ويزمان.

– ٥ –

أما **القسم الثالث** من الكتاب، فقد تناول موضوع «حظر الانتشار والحدّ من الأسلحة ونزع السلاح، ٢٠٠٦»، حيث تناول **الفصل الحادي عشر** «خفض المخاطر

أما **الفصل الخامس عشر**، وهو الأخير من هذا السفر الكبير، فقد تولّى تغطية موضوع عمليات النقل الدولية المرتبطة بالأمن.

وكان مسك الختام لهذا الكتاب تذييلاً **أول** احتوى اتفاقيات ومعاهدات نزع الأسلحة، وتناول التذييل **الثاني** مسرداً زمنياً بأحداث عام ٢٠٠٦ بالأيام.

وأورد الكتاب نبذة تعريفية بالمؤلفين الذين عملوا على إخراج هذا الكتاب، وبلغ عددهم ٤١ خبيراً وباحثاً، الأمر الذي ساعد على إخراج الكتاب بهذا الشكل الرصين.

وإنه من المهم الإشارة في ختام عرضنا لهذا الكتاب المرجعي الرصين أننا حاولنا جاهدين رسم صورة لما جاء فيه تجعل من مراجعة مظاهره عملية أكثر سهولة، مما يرفع عن عبء الباحث الكثير من المصاعب في بحثه عن معطيات رصينة وموثقة لبحثه ■

للولايات المتحدة وروسيا الحظ الأعظم منها (١٠,٦٥٩ من أصل ١١,٥٣٠)، ثم انتقل الملحق إلى تناول الصواريخ الاستراتيجية والغواصات المسلحة بالصواريخ الباليستية والقاذفات الحاملة للأسلحة النووية الاستراتيجية التكتيكية.

وتناول الملحق الرقم (١٢ - ب) التفجيرات النووية بين عامي ١٩٤٥ - ٢٠٠٦ تنازلياً، وتناول الملحق الرقم (١٢ - ج) المواد الانشطارية.

أما **الفصل الثالث عشر** من الكتاب، فقد كتبه جون هارت وفريدا كولوا، وغطى موضوع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وانتقل الكاتب إلى إجراءات الحدّ من الأسلحة التقليدية في **الفصل الرابع عشر**. وهنا نودّ الإشارة إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا والجهود المبذولة لتحسينها، وما شهدته عام ٢٠٠٨ من تهديد روسي بالانسحاب من المعاهدة «في ظروف معيّنة».